مصرف نابلس: نموذج التقاسم الوظيفي

بعد اتصالات ومشاورات اسرائيلية ـ اردنية، سرية، وأخرى شبه علنية، انتهت باتفاق الطرفين، افتتح في مدينة نابلس في ٣/١١/١٩٨٦، فرع لبنك القاهرة ـ عمان. و «تم ذلك دون ضجة [اعلامية]، كما لم تجر أي احتفالات او مراسيم رسمية بهذه المناسبة. ويعتبر فرع نابلس، الذي يستند الى بنك عمان، هو أول بنك يعمل في الضفة الغربية منذ العام ١٩٦٧. وكان افتتاحه تأجل مرات عدة، بسبب عدم استكمال عمليات التجديد [الضرورية لاعادة تشغيله] وبسبب عمليات جمع الاعتمادات اللازمة. ويجسد افتتاح البنك مرحلة من التعاون بين الاردن واسرائيل على مستوى المناطق [المحتلة]» (**جيروزاليم بوست** ، ١٤/١١/١٩٨٦). ولم تأت موافقة الطرفين، الاسرائيلي والاردني، على افتتاح المصرف، مصادفة، فـ «قبل عامين قامت الولايات المتحدة بوساطة بين اسرائيل والاردن ورجال اعمال فلسطينيين محليين، للتوصل الى اتفاق حول اعادة فتح بنك القاهرة ـ عمان في نابلس، كأول مشروع عمل يمكن ان يتم بين اسرائيل والاردن» (**المصدر نفسه** ، ١٩/٩/١٩٨٦).

وبنتيجة هذه الوساطة، تم الاتفاق بين اسرائيل والاردن على اقامة فرع لبنك القاهرة ـ عمان في الضفة الغربية، وتحديد مقره في نابلس. وطبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، فان البنك المركزي الاردني سيتولى الاشراف على المعاملات التي تتم بالدينار الاردني، بينما يتولى بنك اسرائيل الاشراف على عمليات التعامل بالعملات الاخرى (**المصدر نفسه** ، ٢/٩/١٩٨٦).

وكشفت الاذاعة الاسرائيلية، في وقت لاحق، ان المفاوضات الاسرائيلية ـ الاردنية أجريت في لندن، بين مندوبين عن البلدين، تم في ختامها، التوقيع على وثيقة تفاهم مشتركة. واضافت ان مراقبة المصارف الاسرائيلية، داليا ناءور، كانت ضمن الوفد الاسرائيلي الى المفاوضات؛ وان محافظ البنك المركزي الاردني اشترك في المفاوضات التي لعب السفير الاميركي في اسرائيل دوراً مهماً فيها (**الفجر** ، ٣/١٠/١٩٨٦).

واوضح نائب محافظ البنك المركزي الاردني، د. ماهر شكري، ان الهدف من اعادة فتح المصارف في الضفة الغربية، «ينحصر في حماية المدخرات، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال وجود مؤسسي قادر على منح القروض، وتمويل المشروعات. وهو الوجود الذي سيؤدي الى تنشيط الاقتصاد، والحد من عمليات النزوح [من المناطق المحتلة] طلباً للرزق، اضافة الى ايجاد البديل للايداع لدى الصرّافين غير المرخص لهم بقبول الودائع». واكد شكري ان البنك المركزي الاردني سيقوم بالتفتيش والمراقبة على أعمال المصارف في الضفة الغربية، وذلك بواسطة موظفيه، الذين سيزورون فروع المصارف هناك، للتأكد من حسن سير العمل فيها، بالاضافة الى التقارير التي يُلزَم كل مصرف بتقديمها الى البنك المركزي شهرياً (من حديث خاص مع د. ماهر شكري، **الشرق الاوسط** ، ٢١/٩/١٩٨٦).

وطبقاً لما ورد في حديث د. شكري، فقد وضعت الحكومة الاردنية خمسة شروط، ينبغي توفرها في كل مصرف يرغب في اعادة فتح فرع له في الضفة الغربية. وهذه الشروط هي:

«١ ـ التقيد التام بأحكام التشريعات المصرفية، المعمول بها في الاردن، بحيث تكون هذه الفروع كمثيلاتها في الضفة الشرقية.

«٢ ـ ان تخضع هذه البنوك لمراقبة وتفتيش البنك المركزي، حسب قانون البنوك الاردنية والتعليمات المتفرعة عنه.

«٣ ـ ألّا تتعامل مع أي شخص يحمل الجنسية الاسرائيلية.

«٤ ـ ان تحصر تعاملها بالحوالات والاعتمادات بالعملات الاجنبية، من طريق مراكزها الرئيسة في عمان.

«٥ ـ ان تعمل على استعادة موجودات فروعها المجمدة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ووضع الترتيبات اللازمة لضمان سيولة الفروع، تحت مختلف الظروف، بموافقة مسبقة من البنك المركزي» (**المصدر نفسه**).

وبموازاة الاحاديث التي دارت حول